اعني قايم زيد من باب قصر المسند اليه على المسند بخلاف المائل له على زعمه واما الخروج عن القانون فمن حيث انه لم يجعل
تقديم المسند مفيد الحصر المسند اليه قوله وعن الكل بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة لاسناد الفعل الى المبتداء
بلايق القصد قوله اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثلة لاسناد الفعل الى المبتداء كان هذا الاسناد في الدرجة
الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخلة فيه واردة نقضا على ما ذكره
من الفاعل القابلة لان الفعل مقدم البتة على ما هو مسند اليه في الدرجة الاولى قوله وكلام الشارح ايضا لايخ
عن اعتراف بذلك حيث قال لانه انما يدل على اوليه لاسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اوليه لاسناده الى المبتداء
قوله والمتقدم عليه وعلى الاسناد الى الجملة قوله ان شئت زيادة توضيح لما قررنا فاستمع لما يتلى عليك فنقول
خبر المبتداء اذا كان فعلا مسندا الى ضميره فاسناد الفعل الى الضمير لا يتوقف الا على تحققهما فاذا تحقق
الضمير ارتبط الفعل به ثم هذا المجموع المرتبط احد جزئيه بالاخر يصلح لان يكون خبر المبتداء الى نفسه
ثم لان لوحظ لان هذا الضمير عايد الى المبتداء وعبارة عنه فيكون الاسناد اليه لاسناد الى المبتداء حقيقة
حصل لاسناد آخر مغاير للاسناد الاول بالاعتبار فالاسناد الثاني متاخر عن الاول لتوقفه على الارتباط الذي
بين الفعل والضمير ليحصل مجموع صالح لكونه خبر المبتداء بناء على ان الصالح للخبرية في هذه الصور هو الجملة
لا الفعل وحده والاعتبار الثالث متاخر عن الثاني اذ بعد تحقق الفعل والضمير المرتبط احدهما بالآخر تحقق
الاسناد الثاني بلا توقف على شيء واما الثالث فهو مع توقفه على ذلك يتوقف على اعتبار كون الضمير عايدا
الى المبتداء وعبارة عنه فيكون الاسناد اليه اسنادا الى المبتداء في الحقيقة ولا شك ان هذا صفة للضمير قوله
المرتبط به الفعل ومتاخرا عنه قوله وذلك لان الكلام في احوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها وتقديمها
لا في احوال الفعل وايضا كل واحد من الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس وايضا قوله فيما بعد
فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول دون الفعل قوله ومن هذا الخ قوله اي وفيما ذكر من ان تلبسه بالمفعول من جهة
وقوعه صرح به في الايضاح فعلم ان مراده بالمفعول هو المفعول به وانما خص البحث بحذف المفعول به
لقربه من الفاعل في كونه من معمول الفعل وايضا كثير الحذف فيه كثرة شايعة واما احوال غيره
من المفاعيل وساير المتعلقات فيعلم بالمقايسة قوله ويكون كلاما الخ قوله ولو قيل ويكون كلاما مع من اثبت له
اعطاء ولا يدري ما معطاه لكان احسن كما لا يخفى لا يقال ان افادة التعميم الخ اعلم ان قيد الاطلاق ليس
مذكورا في كلام السكاكي بل عبارته هكذا او القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم وذلك
يدل على قطع النظر عن التعلق بالمفعول ولا يدل على قطع عن اعتبار عموم افراد الفعل او خصوصها
وح فلا اعتراض على كلامه ثم ان المص ذكر قيد الاطلاق وفسره بما نقله الشارح وحمل كلام السكاكي

على

على ذلك فاتجه على السؤال انما ناظما هو الاعتذار المذكور في الشرح ركيك جدا فان المعتبر عند ارباب
البلاغة كما مر هو المعنى المقصود للمتكلم وما يفهم من العبارة ولا يكون مقصودا له لا يعتد به ولا يعد من
خواص التراكيب فلهذا قال السكاكي في تمثيل الخاصية مثل ما يسبق الى فهمك من تركيب ان زيدا منطلق
اذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من ان يكون مقصودا به نفي الشك او رد الانكار او من تركيب
زيد منطلق من انه يلزم مجرد القصد الى الاخبار او من نحو منطلق بترك المسند اليه من انه يلزم ان يكون المط
وجه الاختصار وصرح في قصه من المتوفى بان المتكلم اذا لم يكن بليغا لا يلتفت الى ما ربما يفهم من كلام لانه
غير مقصود له فاذا لم يكن التعميم في افراد الفعل معتبرا في الغرض والمقصود لم يكن مما يعتد به عندهم والاظهر
في الاعتذار ان يقال ان المفيد للعموم في افراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابي وذلك لا ينافي كون
الغرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور غاية ما في الباب ان لا يكون العموم مقصودا
بنفس الفعل بل به مع معونة المقام قوله وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار
قوله افادة التعميم في المفعول مع حذفه متصور على وجهين احدهما ان يكون هناك قرينة تدل على تعين مفعول
مدلوله عام مثل ان يذكر في الكلام لفظ كل احد ثم يقال قد كان منك ما يؤلم اي كل احد فلا شك ان العموم ح
مستفاد من ذلك المقدار ولا دخل للحذف فيه بل الحذف لمجرد الاختصار والثاني ان يقصد العموم في المفعول
ويتوصل بحذفه الى تقديره عاما وذلك بان لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعين عام من العمومات
فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي الى تقديره عاما بناء على ان تقدير خاص دون آخر ترجيح
لاحد المتساويين على الآخر فللحذف مدخل في عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل في تقديره عاما دون
حذفه على الوجه الاول فلذلك حكموا بان حذف المفعول قد يكون لمجرد الاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار
ولما لم يتميز عند الشارح احد الوجهين عن الآخر اشكل عليه الامر [illegible] التكلان على التوفيق قوله فليتامل
فانه دقيق اعتبرها صاحب المفتاح الخ قوله تحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا في المفعول هو الابل والغنم
مثلا واحدهما يقابل الآخر وجعلا ما يضاف اليه احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق
على حالة واحدة مع تعذر تقدير المفعول فلو قدر في الاية المفعول لادى الى فساد المعنى فانهما لو كانت
تذودان ابلا لهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هو الغنم
المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم وكل واحد منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول في الاية لفسد
المعنى وهذا ادق نظرا واوضح معنى قوله وكان على المص ان يذكر الخ قوله ممكن ان يعتذر بان المص لم يذكر
رد المخاطب في الاشتراك وما يتعلق به من التاكيد بوحده اعتمادا على المقايسة [illegible] سبق واما انه لم يعم

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)